

دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

Role of the leasing in financing small and medium enterprises and its impact on economic development in Algeria

جواب حنان*، جامعة مرسلبي عبد الله - تيبازة (الجزائر)

معوشي بوعلام، جامعة مرسلبي عبد الله - تيبازة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/06/14؛ تاريخ القبول: 2020/06/16؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تأتي هذه الورقة لتعالج موضوعا هاما حيث تتناول بالدراسة المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومشكل تمويلها، فالمشاريع الصغيرة الفردية هي نواة المنافسة في النظرية الاقتصادية الجزئية. وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحالية تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستقبلي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم. إضافة إلى دورها في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما أسهمت في تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات أو ما دون ذلك في المستوى حيث ركزت أهدافها الإستراتيجية على ترقية برامج التشغيل وتخفيف الضغط على سوق العمل وخلق برامج وأجهزة تخضع لسلطة الدولة وتمول من طرفها رميا لمحاربة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لظالما كان موضوع التمويل يشكل نقطة حساسة تسيل الكثير من الحبر، وخصوصا بالنسبة لتلك التي تعاني الأمرين للحصول على مصادر التمويل الخارجية في ظل عدم كفاية مصادرها التمويلية الداخلية، وبالرغم من التدخلات المستمرة للدولة من خلال مختلف الهيئات والبرامج المعدة لهذا الغرض إلا أن المشكل التمويلي لا يزال واقعا ملموسا تواجهه هذه المؤسسات باستمرار وما يزيد من أهمية هذه الدراسة عدم وجود استفادة فعلية من خصائص قرض الإيجار كمصدر تمويلي مهم وفعال رغم تواجده في سوق التمويل منذ حوالي العقدين من الزمن، خصوصا مع وجود إمكانية محدودة لهذه المؤسسات للمفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة والتي يمكن حصرها في القروض البنكية بمختلف أنواعها وبعض البدائل التمويلية الحديثة إلى جانب الغياب الفعلي للسوق المالي.

الكلمات المفتاحية: القرض الايجاري، التمويل، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، التنمية الاقتصادية .

تصنيفات JEL: O1, G3, E5

Abstract :

En Algérie, la question du financement a toujours été un point sensible, en particulier pour les petites et moyennes entreprises (PME), qui luttent pour obtenir des sources de financement externes en l'absence de sources de financement internes suffisantes, et malgré les interventions continues de l'État par le biais et les différents organismes et programmes conçus à cette fin, cependant, le problème de financement reste une réalité tangible que ces institutions confrontent constamment. Cette étude est importante car elle se concentre l'absence d'utilisation bénéfique du Crédit-bail qui constitue une source de financement importante et efficace, bien qu'elle ait été sur le marché des Finances depuis près de deux décennies, en particulier avec la possibilité limitée pour ces institutions de différencier les sources de financement disponibles et qui peuvent être limitées aux prêts bancaires dans différents Types et quelques alternatives de financement modernes ainsi que l'absence réelle du marché financier.

Keywords: le leasing (crédit - bail); Financement, Petite et Moyenne entreprises en Algérie ; Développement Economique .

Jel Classification Codes : O1, G3, E5

* المؤلف المرسل: جواب حنان، djouab.hanane@cu-tipaza.dz

مقدمة الدراسة :

منذ نهاية السنوات 1980، أدركت جميع الحكومات الجزائرية ان القطاع العام وحده لا يستطيع تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة للبلد، وهذا يعني ضمنا ان استخدام القطاع الخاص هو ضرورة مطلقة. وفي هذا السياق وجب التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، مما جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفرض نفسها، من خلال تنوعها، ومرونتها وقدرتها علي خلق فرص العمل، و ككيان يمكن ان تعوض العجز للشركة الكبيرة الوطنية. ومن أجل تطوير هذه المؤسسات الصغيرة، انشأت الحكومة سلسلة كاملة من المؤسسات والوكالات لتشجيع استثمار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (وزاره الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الضمان...) وبطارية من البرامج والحوافز لتطوير هذا الهامش التجاري بدات، كجزء من سياسة شاملة للنهوض بالشركة الجزائرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، منذ بداية العام 1990. ايضا قانون توجيه وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2001، الذي يعتبر اي شركه تستخدم اقل من 250 موظفا، والتي لا يتجاوز دورانها 2 مليار دج أو التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية لأجندته التنمية 500 مليون دج والتي ليست تمتلك بنسبة تفوق 25 ٪ من قبل شركه واحده أو أكثر التي لا تستوفي تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشارك في هذه الاستراتيجية العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفر اطارا لجميع المؤسسات (العامة والخاصة) الجهات الفاعلة الاقتصادية، التي تساعد علي زيادة اتساق وتوجيه برامج الدعم لهذه الفئة من المشاريع، لضمان تحسين التنسيق بين مختلف تدابير دعمها وتيسير توزيع مختلف المساعدات المالية التي قد تمنحها الدولة الجزائرية والهيئات الدولية، ولا سيما برامج المعونة الاوروبيه لتعزيز هذا القطاع الصغير والمتوسط (الشراكة و التمويل الأجنبي).

ونظرا للمكانة و الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لاسيما في مجالي الإبداع و الابتكار من خلال عملها على تشجيع الأفكار المستحدثة و الجديدة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و تحويلها على ارض الواقع في شكل نشاط استثماري يشكل مفتاحا للتنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة عامة و الدول النامية كالجزائر خاصة التي يفتقر العديد منها للرأسمال بسبب ضعف المدخرات الوطنية الناتج عن ضعف مستوى الناتج المحلي الاجمالي. حيث يعد مشكل التمويل لهذا النوع من المشاريع اكبر تحدياتها بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة فيها و ارتفاع تكاليف الخوض فيها.و من هذا المنطلق فان بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،استمرارها وديمومتها يتطلب حتما قدرتها على الاستفادة من تحرير الأسواق و الخبرة التكنولوجية و التحلي بالإبداع و لعل من السبل لتجسيد ذلك هو لجوء هذا النوع من المشاريع للحصول على التمويل عن طريق القرض التجاري وهو ما سنتطرق له في تحليل دراستنا .

أهمية البحث :

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها رافدا من أهم الروافد في الاقتصاديات المعاصرة و مساهما فعالا في معالجته الكثير من مشاكلها في دول العالم . كما ان لها تأثيرا على الاستثمارات و تحريك العملية الإنتاجية نحو النمو والازدهار وصولا للاستقرار و الأمن الاقتصادي من خلال البيئة الاجتماعية التي توجد بها.

سنحاول من خلال هذا البحث إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآثار الإيجابية لتطويرها على التنمية الاقتصادية في ظل التحديات المستقبلية التي تواجهها البلدان النامية، كما أننا سنتعرض إلى واقع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر و الآفاق المستقبلية لتطوير هذا القطاع بالتطرق لدور تمويلها عن طريق القرض التجاري في ذلك .

إشكالية البحث :

بالنظر لحالة اللا استقرار السياسي و الإقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة، وألقت بضلالها على سوق النفط العالمي بدء من الأزمات النفطية والدولية (وخاصة أزمة 1986) وحروب الخليج وأحداث 11 سبتمبر، وحرب العراق... الخ

ووصولاً حتى إلى التغيرات المناخية التي إهتز سعر النفط بسببها، كان لا بد من تسليط الضوء حول هذه التقلبات التي غيرت إقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النفطية كالجزائر التي تعتمد على هذا المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية، مما دفعها لبحث عن بديل استراتيجي قادر على النهوض بالاقتصاد الوطني وفتح مجال الاستثمار خارج قطاع المحروقات و إنجاح عملية دفع عجلة الاستثمارات و التكنولوجيا و الخبرة التي توفرها الشركات المحلية لتطوير القدرات الإنتاجية المحلية و خوض غمار العالمية و من هنا إنبثقت إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن للتمويل عن طريق القرض الايجاري ان يساهم في دفع عجلة الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمثل بديلاً استراتيجياً متميزاً ينهض بالاقتصاد الوطني و التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ؟

الهدف من البحث : تسعى هذه الدراسة لتحقيق ما يلي :

1. توضيح المفاهيم ذات الصلة بالدراسة :

مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مفهوم القرض الايجاري، مفهوم التنمية الاقتصادية .
ب. إبراز حاجة الجزائر لتشجيع وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيع حيز الاستثمار .
ج. يهدف البحث لمعرفة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توضيح السياسات الاقتراضية و اساليبها و انواعها خاصة التمويل الايجاري الذي يمثل من الآليات الداعمة تسمح بتوفير الأموال اللازمة لتمويل هذه المشاريع.
فرضيات البحث :

1/ يساهم القرض الايجاري في حل مشكل التمويل للمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعد أرضية خصبة للاستثمار، اذا :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعتمد على دراسة كمية وكيفية لاتخاذ قرار التمويل بقرض الإيجار؛
- المساهمة الشخصية وطلب الضمانات أهم خصائص عملية التمويل بقرض الإيجار في الجزائر؛
- سوق قرض الإيجار في الجزائر يغطي الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ضعيفة.
2/ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في دعم المناخ الاستثماري و استقطاب الاستثمار. حيث تساهم في خلق سياسة تنموية متينة مبنية على اقتصاد سوق منتج و قادر على خلق الثروة و تحقيق الرفاهية للمجتمع .
إن دراسة مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل أثبت تميزه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و الدفع بالاستثمار نحو الإمام والتقدم تستوجب التطرق للأسئلة التالية :

- ما هي أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل ترقية المناخ الاستثماري و دعم مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- هل تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بديلاً ناجحاً يخلق للثروة خارج نطاق المحروقات و هل أثبتت فعلاً جدواها في ذلك و كيف ؟

- كيف يساهم القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها في تحقيق التنمية ؟
و محاولة حل الإشكالية السابق ذكرها ارتأينا تناول الموضوع وفق الخطة التالية:

بداية بمفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , التمويل و القرض الايجاري و التنمية الاقتصادية ثم تطرقنا لمكانة كل منها بين ما هو متوقع منها و الواقع المحقق و كذا أساليب الدولة لمساعدة المشاريع الناشئة إضافة لمساهمة هذا الأخيرة في تمويل هذا النوع من الاستثمار حيث يشكل مورداً مالياً ينهض الاستثمار من جهة و الاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

1/ ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانون الجزائري :¹

على غرار مختلف دول العالم، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع كانت عن طريق المشرع الجزائري (14) حيث صدر القانون رقم 18-01. المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهو التعريف القانوني والرمزي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه سلفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي:

*تشغل من 1 إلى 250 شخص.

*رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

*تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة:

*تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة:

* تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج . مما تقدم يمكن تلخيص معايير تعريف م ص م في الجزائر من خلال الجدول التالي :²

الجدول رقم (01) : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المؤسسة	العمالة الموظفة "عمال"	رقم الاعمال السنوي "مليون دينار"	الحصيلة السنوية "مليون دينار"
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر : شريف غياط , حاضنات الاعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الابداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - حالة الجزائر - جامعة قلمة - مجلة البحوث اقتصادية و ادارية - العدد السادس ديسمبر 2009 . ص 48.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³

تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المزايا التي تؤهلها لاحتلال مكانة اقتصادية كبيرة خاصة في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية .

1- من ناحية إجراءات التكوين: تتميز بسهولة وقلة إجراءات التكوين إذ لا يتطلب الأمر غالبا إلا دفع الرسوم المطلوبة واستخراج رخصة القيام بالعمل، كما عنصر السهولة في إنشاءها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية.

2-في مجال التنظيم و التسيير : يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلية بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة. ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة، أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها، فيكون مرتبطا وندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة كما يعطي مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة .

3-المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق : سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات والظروف بصفة عامة .

4-توفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد : وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين .

5-انخفاض الطاقة الإنتاجية وجودة الإنتاج : فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية ومن ثم فقد أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيماوية على سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة كما أن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقدم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات .

6-القابلية للتجديد والابتكار : تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضا العملاء ومن ثم فإنها تهتم بما يلي :

- التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة.
- الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر.
- تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار.

- الاستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والابتكار.
- التجربة والإقدام من الأمور المطلوبة للنجاح في تحديد النشاط وابتكار أساليب جديدة لخدمة العملاء.
- الاستفادة من تجارب الآخرين .

7-خصائص أخرى : هذا النوع من المؤسسات يتميز بالفاعلية والكفاءة سواء من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على إشباع رغبات واحتياجات العميل، بالإضافة للمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المؤسسات الكبيرة والعملاقة .

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والمعوقات التي تواجهها وأساليب ترقيتها:⁴

1-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد فلها الدور الفعال والأهمية البالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك من خلال:

1-1-المساهمة في توفير فرص العمل و تقليل مشكلة البطالة :خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

1-2-تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

1-3-تقديم منتجات و خدمات جديدة :هناك طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو تبنيتها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98 % من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-4-المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات :وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47 %.وفي اليابان تصل إلى حوالي 30 %، بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطية بنسبة 20 % من صادرات الصناعات الكبرى.

1-5-المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى :حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى) أي تعتبر مؤسسات مغذية او ما يسمى بالمناولة .وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال "موتورز "مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة "رونو" الفرنسية مع أكثر من 5000 مورد من هذه المؤسسات.

كما ان لها دورا هاما في تحسين المؤشرات الاقتصادية كزيادة النتائج الداخلي الخام , تعبئة الادخار,زيادة الصادرات و تنمية الاستثمار خاصة و ان لها سوقا ذو جاذبية عالية .

2/التمويل و تصنيف مصادره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :التمويل هو العملية التي تهدف إلى تمكين المؤسسة الاقتصادية ومنها الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد المالية المناسبة لتغطية احتياجاتها و الدف بها قدما، حيث تنبع اهميته من الالهية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المؤسسة.

➤ **تعريف التمويل :**يعتبر التمويل أحد مجالات المعرفة القائم على مجموعة من الأسس العلمية و النظريات التي تهتم بكيفية الحصول على الاموال اللازمة و البحث عن مصادرها المختلفة من اجل توفيرها للمؤسسات و الحكومات بما يساعدها على تغطية احتياجاتها .⁶

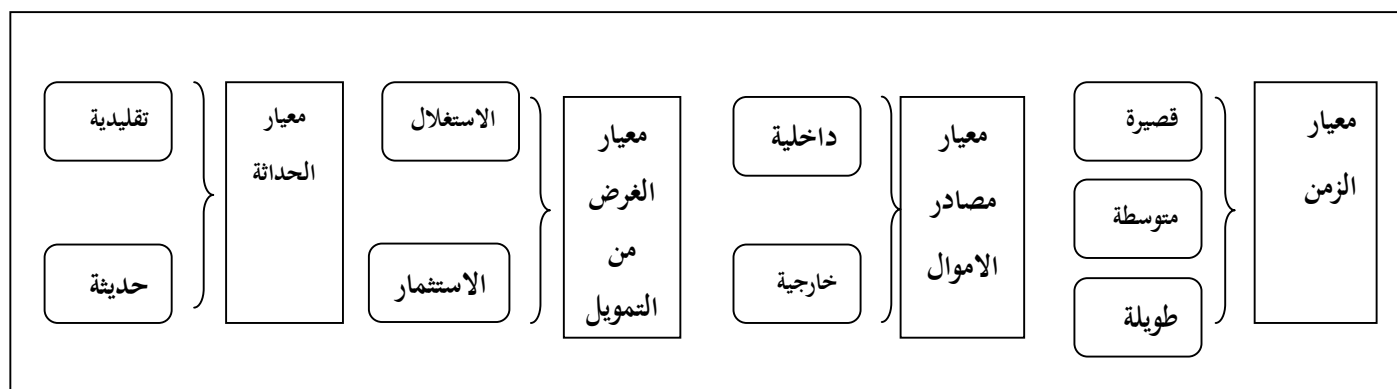
➤ **مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

لكي تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدورها وحب استيفاء بعض الاحتياجات و الشروط لذلك و خاصة الجانب المالي لتجسيد انشطتها و مشاريعها و يعود الدور في ذلك لوظيفة التمويل بالدرجة الاولى التي تقوم باتاحتها امامها بالشكل الكافي حيث تختلف احتياجات هذه الاخيرة من مرحلة الى اخرى فاحتياجها المالي عند النشأة و التأسيس (الراسمال الاولي) يختلف عن تمويل النشاط في مراحل النمو، التوسع و النضج و كذا مرحلة الانحدار.

➤ تصنيف مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تجد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام مجموعة من المصادر التمويلية المالية بما يتوافق ومرحلة نموها، غير أن هذه المصادر التمويلية تصنف وفقا لعدة معايير متنوعة والتي تستجيب لاحتياجاتها، فهناك من يصنفها وفقا لمعيار الزمن أو معيار مصدر الأموال أو معيار الغرض من التمويل وأخيرا معيار حداثتها، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): معايير تصنيف مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر : برجى شهر زاد، " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، كلية

العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/ 2012

من خلال هذا الشكل يمكن التمييز بين مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار الزمن إلى ثلاثة أنواع: قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وهو تقسيم يتناسب مع تنوع الاحتياجات المالية للمؤسسة خلال دورة حياتها، كما تصنف أيضا وفقا لمعيار مصدر الأموال إلى مصادر تمويل داخلية ناتجة عن نشاط المؤسسة و الى مصادر خارجية متمثلة في إسهامات الأطراف الخارجية عنها، بينما يقسمها المعيار الثالث إلى أموال موجهة لتمويل دورة الاستغلال وأموال موجهة لتمويل الاستثمار، و يميز المعيار الرابع الخاص بمدى حداثة المصدر التمويلي بين مصادر تمويل تقليدية اعتادت المؤسسة على استخدامها واللجوء إليها ومصادر تمويل حديثة أفرزها التطور الذي تعرفه بيئة الأعمال والمال من جهة، وعدم قدرة بعض مصادر التمويل التقليدية على تلبية احتياجات مالية معينة كانت سببا في ظهورها.⁷

مفهوم التمويل الايجاري (leasing) :

ان عدم كفاية اساليب التمويل التقليدية و الكلاسيكية بالاضافة لصعوبة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي بحاجة للتمويل في مجال معدات الانتاج و الاستثمارات يكون من اهم خصائصها تجنب علاقل طرق التمويل الكلاسيكية. و يعتبر القرض الايجاري credit bail طريقة حديثة من طرق التمويل، و ان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بالقرض فانها ادخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقرضة، و تستعمل هذه التقنية لتمويل الاصول المنقولة و غير المنقولة و امتدادها للتجارة الخارجية يعكس مدى تطورها و اهميتها خاصة في الدول الصناعية و رغم حداثة فانها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها للمستثمرين .

ظهرت فكرة الائتمان الايجاري او القرض الايجاري في صورتها الاصلية او الحديثة المعروفة بمصطلح leasing في الولايات المتحدة الامريكية لدى احد رجال الصناعة الامريكية اسمه boothe junior و شريكه schefeild و هما مالكا المؤسسة كالفورنيا لصناعة المنتجات الغذائية في 1950 لتأمين المؤونة في الحرب الكورية للجيش الامريكي.⁸

اما ظهوره في الجزائر فكان متاخرا حيث ظهر لأول مرة من خلال قانون النقد و القرض 90/10 بتاريخ 14 افريل 1990 الا ان استعماله لم يعرف توسعا كبيرا .

-التعريف الأمريكي :عرف المشرع الأمريكي قرض الإيجار في المادة (2A-103) من القانون التجاري الموحد على أنه" :عقد إيجار لا يتيح للمؤجر اختيار أو تصنيع أو توريد المنقولات محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد المنقولات فيتملكها المؤجر بقصد تأجيرها إلى المستأجر"⁹

يعتبر قرض الإيجار (التمويل التأجيري) وسيلة من وسائل التمويل تجمع بين ثلاثة أطراف: المؤجر مالك الأصل، المورد أو بائع الأصل، والمستأجر المستفيد من الأصل الرأسمالي الموجه للإنتاج وليس للاستهلاك بعد تحديد مواصفاته مقابل أقساط دورية محددة نظير الانتفاع بالأصل .وتتاح أمام المستأجر في العقد ثلاث خيارات؛ إما شراء الأصل مع الأخذ بعين الاعتبار الأقساط المدفوعة خلال فترة العقد، أو تحديد العقد وتمديد بشروط أخرى تختلف عن شروط العقد الأول كمراعاة تقادم الأصل المؤجر أو رد الأصل إلى الشركة المؤجرة، وهي النقاط التي تجعل هذا التعريف جامعا لكل عناصر عملية التمويل بقرض الإيجار.¹⁰

3/ مفهوم التنمية الاقتصادية :

أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (لنظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها. ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

-التنمية" هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حالا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات "

- في تعريف اخر يقصد بالتنمية" إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقى، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل". و مقصودنا من كل هذه التعاريف هو حوصلة مفهوم التنمية الاقتصادية و التي هي محور دراستنا وهو وفق مايلي :

- **التنمية الاقتصادية :**هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولى.¹¹

4/ واقع القرض الإيجاري في الجزائر :

ان التقدم الاقتصادي يرتبط اساسا بالتكنولوجيا و تنمية القطاعات الانتاجية على حساب الصناعات الاستهلاكية و الاساس النظري لهذا التفضيا العلمي يقوم على اساس انه لتحقيق نمو اقتصادي سريع و طويل الامد و يتميز بصفة الاستمرارية فان القطاع الذي يقدم وسائل الانتاج، يجب ان ينمو أكثر من القطاع الذي ينتج سلعاً استهلاكية . فهذه التقنية تحقق مايلي :

✓ دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

✓ سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره الائتمان الإيجاري من امكانيات للشركات ما اذا كانت لتوفر لها في غياب هذا النظام.

- ✓ التعجيل باقامة صناعات اكثر انتاجية و كذا تسهيل عمليات الاحلال و التجديد للمشروعات مما يساعد على الملاحقة المستمرة للتطور التكنولوجي، و من ثم رفع جودة الانتاج مع خفض تكلفته و الاسهام في فتح اسواق جديدة محليا و خارجيا و زيادة مستوى الاستثمارات .
- ✓ الاسهام في رفع الانتاجية و زيادة الانتاج المحلي ز تقليل حجم الاستيراد و رفع فرص التصدير و كذا تحسين الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .
- ✓ خلق فرص العمل .
- ✓ زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي لخفض التكلفة المتحملة من المشاريع .
- ✓ تشهد السوق في الجزائر اقبالا كبيرا فيما يخص الطلب على استئجار الآلات، فمثلا بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) يقوم بتمويل الاف لفات طلب الآلات و معدات فلاحية بالقرض الايجاري .

الجوانب القانونية والتنظيمية لقرض الإيجار في الجزائر:

لم يغفل المشرع الجزائري عن تنظيم التعامل بقرض الإيجار قصد تسهيل استخدامه وذلك من خلال سن مجموعة من النصوص القانونية التي غطت جوانب عديدة ومهمة منه، ويشمل ذلك كلا من التنظيم القانوني والمحاسبي والجبايي والجمركي، وعلى الرغم من التعرض لعمليات التمويل بقرض الإيجار من خلال بعض المواد القانونية إلا أن بعث نشاط التأجير في الجزائر مرتبط بشكل جوهري بإصدار الامر رقم 96-09 وما تلاه من نصوص قانونية تعتمد مرجعا أساسيا.

❖ الامر رقم 96-09 المؤرخ في 10/01/1996: ويعد بمثابة البداية الحقيقية لتشجيع وتطوير التعامل بهذه التقنية في الجزائر لذا سنعرض مضمونه ولكن قبل ذلك ينبغي توضيح أهدافه.

يسعى هذا النص القانوني إلى تحقيق عدة أهداف يمكن إنجازها فيما يلي¹² :

-تعريف عملية قرض الإيجار كعقد مؤهل قانونا مع توضيح طبيعته وتحديد التزامات وحقوق الأطراف المشاركة في هذه العملية وهو ما يسمح بتأمين تسيير جيد لمصالح هذه الأطراف والمتعاملين معهم، من مصارف وزبائن في اطار المفاوضات الخاصة في هذه العملية بالإضافة إلى تسهيل دور القضاة في حالة النزاعات القائمة بينهم؛

-تأهيل عملية قرض الإيجار نفسها لأن تكون أداة مساعدة للتنمية الاقتصادية تكمّل أو تحل محل القروض الكلاسيكية، وأداة لتفعيل وتنويع النشاطات المصرفية التي تهدف للاستجابة لحاجيات الزبائن و تغطية احتياجاتهم الاستثمارية على المستوى الوطني .

❖ عرض مضمون الأمر رقم 96-09 يضم هذا الأمر 46 مادة مقسمة إلى فصلين استهلكت مواده بأحكام عامة

تتعلق بقرض الإيجار- الاعتماد الإيجاري في صلب النص -بداية بتعريفه على أنه: "عملية تجارية ومالية :

-يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص؛¹³

❖ سوق القرض الايجاري في الجزائر :

كأي بداية متعثرة شهدت السوق الجزائرية بعض المحاولات المحتشمة في مجال قرض الإيجار في بداية التسعينات بعد أن منح بنك الجزائر رخصة للبنوك للقيام بأعمال مصرفية إضافة إلى نشاطاتها الرئيسية كعمليات التأجير و ذلك بموجب المادة 116 من القانون رقم 90-10 من القانون المتعلق بالنقد والقرض، حيث تنص على أنه: "يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري عمليات تابعة لنشاطها كالعلاقات التالية: عمليات الإيجار العادي للأصول المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار الشراء."

كانت اول مبادرة تلك التي قام بها بنك البركة الجزائري عام 1991 ، ثم تلتها محاولات أخرى محدودة من قبل البنك الخارجي الجزائري باستحدثاته لتقنية القرض الاستهلاكي، والبنك الوطني للتنمية وصندوق التعاون الفلاحي، ثم تلتها عدة صيغ لقرض الإيجار مثل القرض مع الرهن والبيع الإيجاري للعقارات لتفادي التلاعب بها، وطبقته أيضا شركة سوناطراك لتمويل مشروع أنبوب الغاز العابر لأوروبا

-ومع صدور الأمر رقم 96-09 الذي يمثل الأساس المرجعي المنظم للتعامل بهذه الصيغة المويلية الى جانب التدابير الجبائية والجمركية التي رافقته أصبحت سوق قرض الإيجار أكثر تنظيما ووضوحا، وهو ما أدى إلى ظهور شركات تأجير متخصصة واستحداث فروع تتكفل بعمليات التمويل بقرض الإيجار على مستوى البنوك الوطنية ذات المصدر التمويلي وتقريبه أكثر للمتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن فرص استثمارية قد تعوزها أو تؤجلها مشاكل تمويلية.

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قرض الإيجار للحصول على مختلف التجهيزات الضرورية لأنشطتها التي تزاو لها في عدة قطاعات، تشمل الزراعة والصيد البحري والصناعات الغذائية والنقل، ويعد قرض الإيجار بديلا تمويليا مناسباً لهذه المؤسسات نظرا لصعوبة حصولها على الاقتراض من البنوك التي تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع درجة الخطر الذي يرافق أنشطتها، خاصة في السنوات الأخيرة أين أصبح عامل التجديد والابتكار مرافقا وعنصرا هاما يميز أنشطتها¹⁴.

5/ مساهمة الدولة في ترقية المناخ الاستثماري و حل اشكالية تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة:

بذلت الحكومة الجزائرية جهوداً حثيثة لتشجيع الاستثمار كما أصدرت العديد من قوانين تشجيع الاستثمار وبرامج للإصلاح الاقتصادي و تحرير المعاملات التجارية والرأسمالية، ولكن مع ذلك لم يرافق تلك الجهود الترويجية زيادة ملموسة وجوهرية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الشركات الجزائرية، ويعود ذلك إلى عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، فلا زال حجم السوق الجزائرية ضيقاً والسوق المالية صغيراً والنتائج المحلي محدوداً، كما تظهر نتائج التحليل القياسي أن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الأكثر أهمية في التأثير على الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية طيلة فترة الخمس سنوات الجارية وذلك من بين تسع عوامل لم يثبت أثرها الواضح على الاستثمار المذكور وبالتالي فإن زيادة حجم الاستثمار يتطلب توافر ظروف سياسية واقتصادية لا يمكن الإيفاء بها في الوقت الحالي لكون بعضها يعتبر عوامل خارجية.

أولا : إشكالية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹⁵

يتميز الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن وفي مرحلة التحولات التي يمر بها بخاصيتين جوهريتين: من جهة- تبدو جليا هيمنة القطاع الخاص- الذي يساهم بحوالي 80% في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، و اغلب المؤسسات الاقتصادية عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة. كما ان هذه المؤسسات تهيمن على القطاع العام بحوالي 59,84%، و من جهة أخرى، فان النسيج الاقتصادي الوطني يبقى في حاجة الى التوسع و التكثيف في هذا المنحى؛ كون النمو و خلق مناصب الشغل يشكلان هدفين أساسيين متكاملين بداية ونهاية. وهذا ما يفسر بكل تأكيد أهمية الأجهزة و الترتيبات التنظيمية الأخرى التي قامت بها الدولة؛ لتساهم في تفعيل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال: إنشاء وزارة مكلفة بالقطاع، إصدار قانون حول تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا إنشاء صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنشاء حاضنات الأعمال للمؤسسات...

من هنا، تبدو وبكل مواءمة- مسألة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- التي تعتبر فيها إشكالية التمويل أمرا جوهريا وحيويا، ومرحلة حازمة في تجسيد المشاريع الاستثمارية؛ فهي إذن توضح بكل تأكيد المشكلة العويصة (العقدة الغورية) المتمثلة

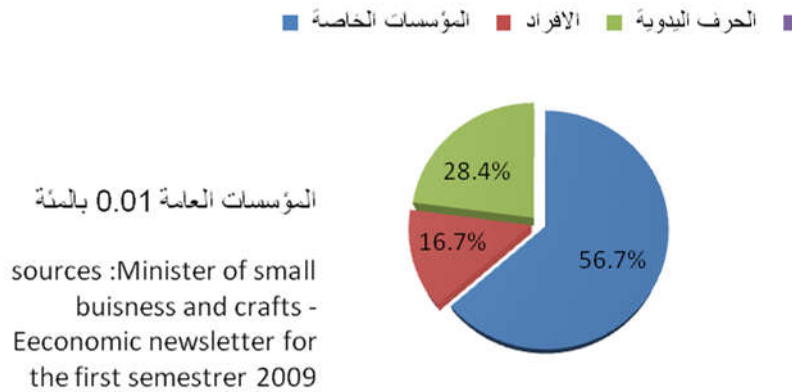
أساسا في تعويم مصادر التمويل الرئيسية (المساهمة الشخصية، القروض، الأسواق المالية) التي تتطلب إصلاحا عميقا في المنظومة المصرفية والمالية بصفة عامة؛ حتى تحقق بأي شكل من الأشكال الآتي ذكره:

- 1- الحث على تشجيع و جمع الادخار (المحلي و من طرف المهاجرين) عبر تحريك إشراك متزايد وكبير للبنوك في الاستثمار و تعميم الخدمات المصرفية عند السكان؛
- 2- تطهير وتنمية نشاط القرض عبر إصلاح البنوك؛ و تسهيل المعاملات و تسريع اجراءات دراسات الجدوى لمعرفة المشاريع المؤهلة من غيرها في احقية التمويل. (*)
- 3- توسيع وتطوير اقتصاد الأسواق المالية (المشاركة والمساهمة في مغامرة أخطار الاستثمارات وأرباحها من خلال نتائج المؤسسة) لتجاوز حدود اقتصاد الاستدانة؛ وأخيرا، فان تطوير الجو الاستثماري (جو الأعمال) ودعم الدولة يظهران و انهما بمثابة عناصر أخرى مهمة؛ تساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونهما عنصرا فاعلا في تحريك التنمية.

ثانيا: الإجراءات المتبعة لتنفيذ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

دأبت الجزائر خلال العقد الماضي على تعزيز قاعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولم تكتف الحكومة باستحداث وزارة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة يلقي على عاتقها مساعدة رواد الأعمال على تأسيس أعمال، بل اتخذت خطوات كبيرة للتشجيع على إقامة مشاريع وخلق فرص عمل. وجرى إيجاد أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل منذ عام 2004 من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة لوحدها، والتي يقدر عددها بحوالي 430,000 شركة تنشط في البلاد، وتساهم حالياً بما يصل إلى 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وليس مفاجئاً، بفضل هذا النجاح، أن تخطط الحكومة لدعم مشروع طموح يجري من خلاله تأسيس 200,00 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة إضافية خلال السنوات الخمس القادمة.¹⁶

الشكل (02): الشركات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع النصف الاول من عام 2009



إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، ولما هذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتمثل هذه الآليات في:

1- مؤسسات دعم و تمويل الشركات المتوسطة و الصغيرة :

1-1- برنامج دعم الشركات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة:¹⁷

يساعد هذا البرنامج، بدعم من المفوضية الأوروبية، الشركات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية عن طريق تبادل الخبرات مع تركيز خاص على التمويل. ولدى البرنامج اتفاقات شراكة مع مؤسسات ضمان قروض في الجزائر للمساعدة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تغطية المخاطرة في تمويل الضمان.

1-2- الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب¹⁸:

تعمل هذه الوكالة على وضع إجراءات تساعد رواد الأعمال الشباب على تطوير شركاتهم فائقة الصغر.

1-3- الوكالة الفرنسية للتنمية:¹⁹

تعمل هذه الوكالة على تطوير ورفع سوية الأعمال الجزائرية الخاصة مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتقدم الوصول إلى التمويل المصرفي من خلال تقاسم المخاطر أو تأمين ضمانات. هذا وتعمل المجموعة أيضاً على تطوير الكيانات الاستثمارية الخاصة، وعلى إنشاء مؤسسات تمويل صغيرة.

2- حاضنات الأعمال الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-2- الوكالة الوطنية لتطوير الأبحاث والتنمية التكنولوجية:²⁰

تهدف الوكالة إلى تشجيع التعاون والتبادل بين قطاع الأبحاث وقطاعات الأعمال. وتهدف أيضاً إلى تطوير ثقافة الإبداع بين الشركات المحلية بحيث تصبح مصدراً رئيسياً للنمو وتحسين الإنتاج من خلال اعتماد التكنولوجيا الناشئة وخلق فرص العمل.

2-2- الجمعية الوطنية لرواد الأعمال الشباب:²¹

تهدف هذه الجمعية إلى توسيع نشاطات رواد الأعمال، وأصحاب المهن، وأولياء أمور رواد الأعمال الشباب من أجل دعم تطورهم وتعزيز ملكة الإبداع لديهم. وهدفها النهائي هو تسهيل توظيف الشباب أيضاً.

3- المستثمرون الملائكة و مؤسسات رأسمال المغامر و مؤسسات الأسهم الخاصة لدعم وتميل الشركات الصغيرة و المتوسطة :

3-1- صندوق ضمان الائتمان والاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة:²²

جرى تأسيس هذا الصندوق عام 2006 ، ويهدف إلى تسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من شركات جزائرية.

3-2- فيناليب "Finalep":²³

إنها شركة خاصة قامت حتى الآن باستثمار 1.95 مليون دولار أمريكي. والشركة على استعداد أيضاً لإدارة أموال طرف ثالث.

3-3- مؤسسة المغرب الخاصة:²⁴

يركز هذا الصندوق، الذي يصل رأسماله إلى 15.1 مليون يورو والذي جرى تأسيسه عام 2000 ، على دول المغرب العربي . ويذهب % 38 من موارده على إمداد الشركات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المغامر. لقد استثمر هذا الصندوق، الذي تديره تونينفيس (Tuninvest) (من خلال مغرب مانجحات) Maghreb Management Ltd (الشركة التابعة لها إجمالاً في 13 شركة.

4-ريادة " leadership " :

إن ريادة هو صندوق تطوير مشاريع، هو منصة استثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، مهمته توفير رأسمال النمو للأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا . وتستثمر ريادة في الأعمال التي أثبتت نجاحها،

ولديها فريق إدارة أساسي يتحلى بالرغبة والقدرة على توسيع أعمالها. ويقدم الصندوق أيضاً رأسمالاً للشركات في مرحلة مبكرة، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والإعلام.

4-1- مجموعة سيباريكس "Siparex"²⁵:

إنها مجموعة فرنسية مستقلة رائدة في مجالها مع بعض التنوع كرؤوس الأموال المغامرة ورؤوس أموال النمو الإقليمي. ولديها فرع في الجزائر وفي دول أخرى. وتتركز نشاطاتها بصورة رئيسية على الاستثمارات في الشركات متوسطة الحجم.

4-2- سويكوب إيمرج للاستثمار "Swicorp Emerge Invest"²⁶:

تستثمر هذه المؤسسة في أنواع مختلفة من الشركات التي تبشر بآفاق نمو، وتعمل في قطاعات تنموية تم اختيارها مسبقاً كالنفط والغاز، والبتروكيماويات، والسلع الاستهلاكية، والاتصالات، والخدمات المالية والبنية التحتية.

5- بنوك دعم الشركات المتوسطة و الصغيرة :

5-1- صندوق ضمان القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة:²⁷

إنه برنامج حكومي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة والتي ما زالت في مراحلها الأولى. ويشمل الدعم المالي ضمان ائتمان يغطي جزءاً من أي خسارة تتعرض لها المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة.

5-2- الوكالة الوطنية لإدارة التمويل فائق الصغر:²⁸

لهذه الوكالة التي تأسست عام 2003 بموجب قرار حكومي لتقدم قروض للسيدات، فروع في أنحاء مختلفة من الجزائر، ويعمل فيها أكثر من 600 شخص.

5-3- بنك ناتكس "NATEXIS Banque"²⁹:

يمول هذا البنك شركات صغيرة ومتوسطة أكبر. ويعمل أيضاً على تطوير التجزئة المصرفية، وخيارات الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة.

6/ الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني :

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث تجد وبالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقاً وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال إحتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة ال وقت الجودة العالية، الإبداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداءل المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالإقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال :تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال

عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات مروراً بعملية التصميمات "R&D" من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي الصناعية والهندسية الأولية وانتهاءً بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلاً للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش³⁰ "Machine tools"

خاتمة الدراسة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الركائز التي بنت عليها الجزائر إستراتيجيتها التنموية التي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، فبعد أن كانت المؤسسات الاقتصادية الكبيرة عنواناً للاقتصاد الوطني طيلة عقود تلت الاستقلال، و بعد ان أثبتت عدم قدرتها على مواكبة التغيرات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي وبيئة الأعمال الدولية كان لزاماً على الدولة أن تتكيف مع هذه التغيرات والبحث عن كل السبل الكفيلة بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية، وكان من أهم هذه المحركات القطاع الخاص ممثلاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي أخذت مكانة هامة على مستوى كل الاقتصاديات وفي كل الدول نظراً لمزاياها المتعددة والعناية الكبيرة التي تحظى بها. وفي ذات السياق فقد قامت الجزائر بالعمل على تهيئة بيئة مساعدة لهذه المؤسسات للقيام بادوارها المنوطة بها، وقد شمل ذلك الجانب التمويلي الذي يعد عاملاً أساسياً لها في ظل الصعوبات المالية التي تقف حاجزاً أمامها نتيجة خصوصيتها المالية، فإلى جانب جملة من الهيئات والتدابير المالية التي تم سنّها فقد فتحت المجال أمام ما استحدثت من مصادر تمويلية قد تفي باحتياجاتها التمويلية المختلفة و منها قرض الإيجار الذي اقيمت له صناعة كاملة على مستوى بعض الاقتصاديات المتقدمة، وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعي لتنظيم التعامل به وتسهيل حصول هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذه المصدر التمويلي. إن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة إلى التمويل بقرض الإيجار كان لتلبية احتياجات تمويلية تعذر عليها تغطيتها بمصادر تمويلية أخرى نظراً لتأثير أسباب عديدة كوضعيتها المالية وطبيعة نشاطها الممارس إلى جانب صعوبة الحصول على مصادر متنوعة أهمها القروض البنكية، هذه الأخيرة التي يعتبر قرض الإيجار كبديل عنها. وقد لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة إلى هذا المصدر التمويلي لوجود عدة أسباب تدعوها لذلك؛ فعدم كفاية التمويل الذاتي وعدم القدرة على الحصول على القروض البنكية إضافة إلى الاستفادة من المزايا الجبائية كانت كافية لتتخذ قرار التمويل بقرض الإيجار، وذلك في ظل وجود العديد من المؤسسات العارضة لهذا المصدر التمويلي في الجزائر وتنوع شروطها ومزاياها.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , القانون 01-18,المواد 5.6.
- ² (شريف غياط , "حاضنات الاعمال التكنولوجية و دورها في تطوير الابداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر -" جامعة قالمة - مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية -العدد السادس ديسمبر 2009 .ص 48.
- ³ (شبيب اتشي , "واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية" .مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .تخصص تحليل اقتصادي . جامعة الجزائر.دفعة 2008. ص 13. 14.
- ⁴ (غالم عبد الله . "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها ف تنمية الاقتصاد الوطني " .مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول :واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05-06/05/2013.جامعة الوادي.ص 06.
- ⁵ karim messeghem.isabelle bories et florence noguera. »GRH-PME-Transmission de nouvelle perspectives ». édition EMS . France .2009.p 173.
- ⁶ (احمد صالح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 153.
- ⁷ (برجي شهر زاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2011/ 2012
- ⁸) benamar zohra ; le credit bail (leasing) ; projet E.S.B.septembre 2000. Alger.p 05.
- ⁹)Uniform Commercial Code, Article 2A-103, p 60, disponible le 24/03/2019 à 13 :55 sur le site électronique : <http://www.mainelegislature.org/legis/statutes/11/title11.pdf>
- ¹⁰ (حسن محمد الفطاطفة، التأجير التمويلي في الدول العربية التجربة ومتطلبات التطوير، دار الشعلة للبحوث والاستشارات، عمان - الأردن، 2007، ص 104.
- ¹¹)Paul krugman.Maurice Obestfeld et Marc Melitz. »**économie internationale** « .9eme édition .pearson .paris .france.2011.p154
- ¹² (عبد الله ابراهيمي ، قرض الايجار في الجزائر فرصة جديدة امام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الاغواط 09/08 افريل 2002. ص 03.
- ¹³ (الامر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري ، الجريدة الرسمية ، العدد 03 ، المؤرخ في 10/01/1996 ، ص 25.
- ¹⁴)El Djazair Ijar, Le leasing, disponible le 08/04/2019 à 11 :17 sur le site électronique : <http://www.eldjazairidjar.dz/pages-principales/le-leasing.html>
- ¹⁵ (مولود سعدودي."اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر".ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . جامعة الشلف . يومي 17-18 افريل 2006. ص 6.
- (*) **مؤسسات المؤهلة :**
إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من التمويل وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير : المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر. المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة. المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات. المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر. المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها. المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة. المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة. المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.
المؤسسات الغير مؤهلة : المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة هي: المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة. المؤسسات المسعرة في البورصة. شركات التأمين . الوكالات العقارية. الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط . القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة. المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.
- ¹⁶ <http://ar.wamda.com/country/info-center/algeria/funding> تاريخ الاطلاع : 11/05/2019 الساعة 16.30.

- ¹⁷ (www.pmeart-dz.org تاريخ الاطلاع : 2019/05/13 الساعة 17.53.
- ¹⁸ (www.ansej.org.dz تاريخ الاطلاع 2019/04/15 الساعة 18.00.
- ¹⁹ (www.afd.fr تاريخ الاطلاع : 2019/05/14 الساعة 18.30.
- ²⁰ (www.anvredet.org.dz تاريخ الاطلاع : 2019/05/04 الساعة 18.45.
- ²¹ (www.a-n-j-e.fr تاريخ الاطلاع : 2019/05/04 الساعة 20.00 .
- ²² (www.cgci.dz تاريخ الاطلاع : 2019/04/12 الساعة 21.23.
- ²³ (www.finalep.com.dz تاريخ الاطلاع : 2019/04/22 الساعة 22.30.
- ²⁴ (www.ifc.org تاريخ الاطلاع : 2019/05/12 الساعة 19.00.
- ²⁵ (www.siparex.com تاريخ الاطلاع : 2019/05/12 الساعة 19.30.
- ²⁶ (www.swicorp.com تاريخ الاطلاع : 2019/05/03 الساعة 20.20.
- ²⁷ (www.fgar-dz.org تاريخ الاطلاع : 2019/05/23 الساعة 21.23.
- ²⁸ (www.entreprendremediterranee.com/pays/angem.htm تاريخ الاطلاع : 2019/05/22 الساعة 21.24.
- ²⁹ (www.natixis.com تاريخ الاطلاع : 2019/05/21 الساعة 21.40.
- ³⁰ (بوسهمين أحمد، " الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 26 ، العدد الأول. 2010.